

الإئتلاف السوري المعارض يحل مجلس القيادة العسكرية العليا

alquds.co.uk/الإئتلاف-السوري-المعارض-يحل-مجلس-الق

September 22,
2014



عواصم - وكالات: قرر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، حل مجلس القيادة العسكرية العليا للجيش الحر، وذلك لإعادة تشكيله بالتشاور مع الفصائل العسكرية والثورية الفاعلة في الساحة، خلال شهر واحد.

ووقع رئيس الائتلاف «هادي البحرة» الاحد، على القرار وجاء على خلفية انسحاب بعض أعضاء المجلس العسكري أمس أيضا، اعتراضا على جملة من القضايا. وتضمن قرار الائتلاف أيضا «إبطال الاجتماع المنعقد في غازي عنتاب في 17 أيلول/سبتمبر الجاري، وكل ما نتج عنه من قرارات لأنه حصل في غير التاريخ المقرر مسبقا لانعقاده، وعدم حضور رئيس الأركان، وتغيب عدة ممثلين للفصائل الفاعلة عن الاجتماع المذكور، وسبب ذلك في انسحاب ممثلي الفصائل والقوى الفاعلة منه».

وكان بعض الأعضاء بمجلس القيادة العسكرية العليا التابع لهيئة أركان الجيش السوري الحر، قرروا الانسحاب منه، «لحين إعادة تشكيله ليضم كافة الفصائل الثورية الفاعلة على الارض السورية ليكون قيادة مؤسساتية وحقيقية للعمل العسكري للثورة السورية ضد عصابة بشار الاسد وعصابة البغدادي». وأعلن هؤلاء الأعضاء، عن انسحابهم من المجلس المذكور، في بيان صدر عنهم، الاحد، وحصلت «الأناضول» على نسخة منه، والذي أشاروا فيه إلى أن «مؤتمر انطاليا الذي انعقد بتاريخ 2012/12/6، أفرز عن مجلس القيادة العسكرية العليا للجيش السوري الحر وضم هذا المجلس ثلاثين عضواً انتخبوا من الهيئة العامة الناخبة».

واضاف البيان أنه «وبعد مضي هذه الفترة الطويلة على تشكيل المجلس حصلت تغيرات هامة على صعيد الثورة وكفاحها المستمر ضد نظام الاستبداد الأسود، الذي سعى لنشر الفوضى والتطرف والتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم «داعش»، فخلال رحلة كفاحنا بذل ثوارنا التضحيات الجسام فبعض الفصائل تلاشت وبعضها اندمج كما ان قوى ثورية جديدة نشأت وما إلى ذلك». وتابع البيان «واستجابة لضرورات المرحلة الهامة على صعيد استمرار مسيرتنا من أجل اسقاط نظام

الاستبداد الأسدي، المسبب الرئيس للإرهاب والتنظيمات الإرهابية التي نشأت، وبغية تجديد الاطر القيادية للثورة بعد ان ثبت عدم جدوى الاصلاحات الجزئية وتراجع اداء المجلس في الاشهر الستة الاخيرة واقتاده للرؤية الاستراتيجية للعمل، وبقي الكثير من اعضاء المجلس لا يتبعون ولا يمثلون اية فصائل او في أحسن الاحوال يمثلون بضع عشرات من المقاتلين غير فاعلين وغير مؤثرين في مجريات الثورة فأصبح المجلس مفرغاً من مضمونه وعاجزاً عن تحقيق الاهداف التي انشئ من اجلها وامام هذا الواقع للمجلس، يقتضي العمل الفوري على إعادة تنظيم المجلس وهيكلته ضمن الاستراتيجية الواضحة والمتكاملة والمتلازمة مع المسار السياسي لتحقيق أهداف الثورة وتطلعات الشعب السوري، ويضع أساس العمل العسكري والسياسي وقيادته ليكون في داخل سوريا.» وأكد المنسحبون «نعاهد الله كما اننا نعاهد الشعب السوري بمواصلة العمل الثوري حتى تحرير كامل التراب السوري وتطهيره».

وأفاد مصدر عسكري رفض الافصاح عن اسمه، أن بعض من بقوا في المجالس العسكرية التابعة للحزب لا يودون مقاتلة «داعش».

والمنسحبون الموقعون على البيان الذي صدر عنهم هم: منذر سراس قائد «فيلق الشام»، النقيب خالد الخالد حركة «حزم» يوسف الحسن «جبهة حق» العقيد عرفات الحمود «جبهة ثوار سوريا» جمال معروف قائد جبهة ثوار، العقيد قاسم سعد الدين ممثلاً لعدد من الفصائل بحمص، فادي العاسمي فرج الحمود المجلس العسكري للرقعة، ابراهيم الطواشي اللواء الاول في دمشق.

... ويستنكر تجاوزات الجيش اللبناني ضد اللاجئين السوريين

القاهرة - د ب ا: استنكر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية امس الاثنين تجاوزات الجيش اللبناني ضد اللاجئين السوريين. وقال الائتلاف في بيان إن بعض التقارير والأخبار التي تناقلتها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي كشفت عن تجاوزات غير مقبولة ارتكبتها بعض عناصر الجيش اللبناني بحق لاجئين سوريين في لبنان، بالإضافة إلى الاعتقالات التعسفية بحق الناشطين السوريين هناك، كان آخرها اعتقال الناشط السوري المعروف باسم أحمد القصير.

واستنكر الائتلاف الوطني هذه التجاوزات، مؤكدا أنها لن تسهم في تهدئة الأوضاع بل في تفاقمها على مستوى المنطقة، داعياً السلطات اللبنانية إلى التحقيق بشأنها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق من ارتكب تلك الخروقات منعاً لتكرارها.

وتوجه الائتلاف الوطني بالشكر والتقدير إلى جميع اللبنانيين الذين عبروا بالقول والفعل عن وقوفهم إلى جانب اللاجئين السوريين، الذين أجبروا تحت وطأة القمع والقتل الذي مارسه نظام الأسد والعصابات والميليشيات الطائفية المقاتلة إلى جانبه على الفرار من بيوتهم، ويرى في هؤلاء اللبنانيين الشرفاء الوجه الحقيقي للبنان الشقيق، ويثق في مواقفهم ودعمهم لإخوتهم السوريين وبحثهم على ضرورة مساعدة السلطات بكل ما من شأنه تهدئة الأوضاع وضبط الأمن وضمان حماية جميع اللاجئين السوريين إلى حين عودتهم إلى سوريا.